Qintar Journal for Humanities and Applied Sciences
Economic and entrepreneurship studies series

دور مؤسسات الصيرفة الإسلامية في حل مشكلة الفقر وتحقيق التمكين الاقتصادي

الدكتور مانع بن راشد البراشدي- سلطنة عمان – وزارة التنمية الاجتماعية

تاريخ إرسال الدراسة: 2026/2/12 -**تاريخ قبول الدراسة:** 2026/3/19 - **تاريخ النشر:** 2026/3/30

الملخص: تناقش هذه الدراسة الدور المحوري للمصارف الإسلامية في معالجة ظاهرة الفقر عبر آليات التمويل الاجتماعي والاستثماري، وتنطلق الدراسة من فرضية أن النظام المصرفي الإسلامي يمتلك أدوات فريدة (الزكاة، الوقف، التمويل الأصغر) قادرة على تحقيق التمكين الاقتصادي بدلاً من مجرد الإغاثة المؤقتة، واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لتشخيص الواقع، والمنهج الاستنباطي لتأصيل الضوابط الفقهية، وتوصلت النتائج إلى أن دمج العمل الاجتماعي في الهيكل المصرفي يساهم في خفض معدلات البطالة وتحويل الفقراء إلى فاعلين اقتصاديين عبر تمليكهم للأصول الإنتاجية. وأوصت الدراسة بضرورة مأسسة قطاعات التمويل الأصغر وتطوير بيئة تشريعية تضمن استدامة الصيرفة الاجتماعية.

الكلمات المفتاحية: الصيرفة الإسلامية، التمكين الاقتصادي، التمويل الأصغر الإسلامي، الوقف النقدي، الزكاة.

Abstract: This study discusses the pivotal role of Islamic banks in addressing poverty through social and investment financing mechanisms. The study is based on the hypothesis that the Islamic banking system possesses unique tools (Zakat, Waqf, Microfinance) capable of achieving economic empowerment rather than just temporary relief. The study adopted a descriptive-analytical approach to diagnose the current situation and a deductive approach to root the jurisprudential controls. The results revealed that integrating social work into the banking structure contributes to reducing unemployment rates and transforming the poor into economic actors by giving them ownership of productive assets. The study recommended the need to institutionalize microfinance sectors and develop a legislative environment that ensures the sustainability of social banking.

Keywords: Islamic Banking, Economic Empowerment, Islamic Microfinance, Cash Waqf, Zakat.

المقدمة

يواجه العالم المعاصر في ظل العولمة المالية والاقتصادية معضلة أخلاقية وإنسانية كبرى تتمثل في تفاقم ظاهرة الفقر واتساع الفجوة الطبقية، حيث لم تنجح النماذج التنموية التقليدية في تقديم حلول جذرية لمعاناة الفئات الهشة والمهمشة. إن هذا الإخفاق الملحوظ للنظم المالية القائمة على الفائدة الربوية والمضاربات الوهمية أدى إلى نشوء أزمات دورية أرهقت كاهل الشعوب الفقيرة وزادت من حدة الإقصاء المالي، حيث أصبحت الخدمات المصرفية امتيازاً متاحاً فقط لمن يمتلكون الضمانات المادية الصلبة، بينما يظل الفقير أسيراً للديون الاستهلاكية التي تستنزف موارده المحدودة (الشوبكي،

3/30/2026

2010) ، وفي خضم هذا الواقع المرير، تبرز الصيرفة الإسلامية لا كبديل فني فحسب، بل كمنظومة قيمية متكاملة تسعى لتحقيق توازن دقيق بين معايير الربحية التجارية وبين مقتضيات العدالة الاجتماعية، مستمدة قوتها من فلسفة شمولية تنظر إلى الاقتصاد كأداة لعمارة الأرض وحفظ الكرامة الإنسانية (Segrado, 2005).

إن التصور الإسلامي لمشكلة الفقر ينفرد بكونه لا يتعامل مع الفقير كحالة من العجز البيولوجي أو القدري، بل كظاهرة ناتجة عن خلل في الدورة الاقتصادية وسوء توزيع للثروات، وهو ما أكد عليه (القرضاوي، 1986) في تأصيله لأسباب الفقر وكيفية معالجتها عبر التشريعات الإلهية. فالمال في المنظور الإسلامي هو مال الله والإنسان مجرد مستخلف فيه، وهذا الاستخلاف يفرض على المؤسسات المالية مسؤولية توجيه رأس المال نحو القطاعات الإنتاجية الحقيقية التي تخلق قيمة مضافة للمجتمع. ومن هذا المنطلق، يرى (Ismail, 2010) أن المصارف الإسلامية ملزمة أخلاقياً وقانونياً بتجاوز الدور التقليدي للوساطة المالية نحو ممارسة دور الوسيط التنموي الذي يساهم في إعادة توزيع الدخل القومي بما يضمن كفاية المحتاجين وتمكينهم من أدوات الإنتاج (الغزالي، 2001).

وتتمحور مشكلة البحث الجوهرية في ضرورة إحداث تحول استراتيجي في هوية المصارف الإسلامية، بنقلها من مجرد ممارسة أدوار الصناديق الخيرية التي تكتفي بتقديم المساعدات الإغاثية والطرود الغذائية، إلى القيام بدور وحدات التمكين الاقتصادي (أبو النصر، 2012). إن الاكتفاء بالنموذج الرعائي يساهم في تسكين آلام الفقر دون علاج جذوره، بينما يكمن الحل المستدام في تحويل الفقير النشط من عنصر مستهلك للمعونات إلى منتج فاعل في الاقتصاد. هذا التوجه يتطلب إعادة هندسة الأدوات المالية التكافلية مثل الزكاة والوقف، بحيث يتم استثمارها في شكل أصول رأسمالية تملّك للفقراء (كورش حرفية أو معدات زراعية)، مما يضمن استمرارية الدخل وتحقيق الاستقلال المالي للأسرة الفقيرة بدلاً من الاعتماد المستمر على العطايا الموسمية (شحاتة، 2008).

وفي هذا السياق، يمثل الوقف النقدي والتمويل الأصغر الإسلامي (Islamic Microfinance) الركيزتين الأساسيتين لبناء نموذج التمكين المصرفي المعاصر. فالوقف النقدي يتيح للمصارف الإسلامية بناء قاعدة رأسمالية دائمة لا تخضع لضغوط المساهمين في تحقيق الأرباح العالية، مما يسمح للمصرف بتقديم تمويلات رحيمة بفوائد صفرية للفئات الهشة (قحف، 2004). ويشير (Ahmed, 2007) إلى أن التكامل بين أموال الأوقاف وبين آليات الصيرفة الحديثة يساهم في جبر المخاطر الائتمانية التي يخشاها المصرفيون عند التعامل مع الفقراء، حيث يعمل الوقف كصمام أمان يحمي أموال المودعين ويدعم في الوقت ذاته المشاريع متناهية الصغر. إن هذه الميزة التنافسية تجعل التمويل الإسلامي الأصغر أداة ناجعة للشمول المالي، لقدرته على ربط التمويل بأصول حقيقية تضمن توظيف المال في غرضه التنموي المنشود (Obaidullah & Khan, 2008).

علاوة على ذلك، فإن الدور التنموي للمصارف الإسلامية يتجاوز الأرقام المحاسبية ليصل إلى تحقيق السلم الاجتماعي والتمكين النوعي لشرائح المجتمع الأكثر عرضة للتهميش، وعلى رأسها المرأة الريفية والشباب العاطل عن العمل. وقد أثبتت الدراسات الميدانية أن توجيه المصارف الإسلامية لتمويلات صغيرة عبر صيغ المرابحة والسلم في المناطق الأقل حظاً قد ساهم فعلياً في الحد من الهجرة نحو المدن وقلص من معدلات الجريمة الناتجة عن الحاجة (السوافي، 2014) ، ويؤكد (السرطاوي، 2018) أن التمكين الاقتصادي للمرأة الفقيرة يمثل مدخلاً أساسياً لتحسين مستويات التعليم والصحة للأجيال القادمة، مما يكسر دائرة الفقر الوراثية ويحقق مقصداً أعلى من مقاصد الشريعة وهو حفظ النسل وحفظ النفس، وهو ما يبرهن على أن المصرف الإسلامي هو شريك في بناء الحضارة وليس مجرد تاجر يهدف للربح المادي (ناصر، 2015).

ومع هذا التفاؤل حيال الإمكانات الكبيرة للصيرفة الإسلامية، إلا أن الواقع التطبيقي يكشف عن فجوات تنظيمية وتشريعية تحول دون تفعيل هذه الأدوات بكامل طاقتها. فالمصارف لا تزال تواجه تحديات تتعلق بارتفاع التكاليف الإدارية لإدارة القروض الصغيرة جداً، فضلاً عن غياب أطر قانونية توضح كيفية دمج أموال الزكاة والوقف ضمن الميزانية المصرفية دون الإخلال بقدسية هذه الأموال وضوابطها الفقهية (شحاتة، 2008). ومن هنا، تنبثق أهمية هذا البحث في محاولته وضع خارطة طريق علمية تجمع بين الأصالة الفقهية والمعاصرة التقنية، لتقديم رؤية متكاملة لصناع القرار في المؤسسات المالية الإسلامية حول كيفية بناء وحدات تمكين مصرفية قادرة على الصمود أمام تقلبات السوق وتحقيق رسالتها السامية في مكافحة الفقر (عبيد الله، 2008).

ويسعى البحث من خلال فصوله ومباحثه إلى معالجة الإشكالية القائمة عبر الإجابة على تساؤلات محورية تتعلق بالضوابط الشرعية الكفيلة بحماية استثمارات الفقراء، والآليات التقنية التي تضمن وصول التمويل الأصغر لمستحقيه بأقل تكلفة ممكنة (دكابة، 2006). كما ستتناول الدراسة ضرورة تبني تكنولوجيا البلوك تشين والذكاء الاصطناعي في تتبع مسار الدرهم الزكوي لضمان الشفافية وبناء الثقة بين المزكين والمستفيدين والمصرف (Obaidullah & Khan, 2008) ، و إن الوصول بالفقير إلى مرحلة الاستغناء هو الغاية التي يسعى إليها التمويل الإسلامي، حيث يتحول الفقير من شخص يعيش على هامش الحياة إلى مواطن فاعل يساهم في التنمية المستدامة ويحقق نموذج المجتمع المتكافل الذي تنشده الشريعة الغراء.

تستمد هذه الدراسة أهميتها من كونها استجابة لواقع مرير تفرضه التحولات الاقتصادية العالمية، وهي محاولة لتقديم حلول مصرفية عملية تتجاوز النظريات المجردة نحو تطبيقات واقعية أثبتت نجاحها في مؤسسات دولية مثل البنك الإسلامي للتنمية والمنظمات التابعة له (Ahmed, 2007) ، وسوف يتم توزيع هذا الجهد العلمي على عدة محاور تبدأ بالتأصيل الفلسفي لمفهوم الفقر، ثم دراسة الأدوات التكافلية المصرفية، وصولاً إلى تحليل فني لصيغ التمويل الأصغر الإسلامي، مع رصد التحديات واقتراح الرؤى المستقبلية لتطوير هذا القطاع الحيوي بما يخدم أهداف العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة في العالم الإسلامي

المبحث الأول: المرتكزات الفلسفية والشرعية لمواجهة الفقر

تأسست الرؤية الإسلامية لمواجهة الفقر على قواعد عقدية وتشريعية تنظر إلى التوازن المادي كضرورة لاستقامة الحياة الروحية والاجتماعية. فمنظومة التمويل الإسلامي لا تنفصل عن مقاصد الشريعة الكلية، بل هي تطبيق عملي لمبادئ العدالة التي أرساها الإسلام لتنظيم حركة المال في المجتمع. وينطلق هذا المبحث من تأصيل رؤية الإسلام للفقر كظاهرة اقتصادية تستوجب التدخل المؤسسي، وصولاً إلى أثر فلسفة الاستخلاف في صياغة الدور الاجتماعي للمصارف الإسلامية المعاصرة.

المطلب الأول: رؤية الإسلام لمشكلة الفقر

ينظر الإسلام إلى مشكلة الفقر بمنظار شمولي يجمع بين التحليل الاقتصادي والواجب الأخلاقي، حيث لا يُعد الفقر في المنظور الشرعي مجرد حالة من نقص الموارد الطبيعية، بل هو في جوهره نتاج لخلل في السياسات التوزيعية أو تعطل في استثمار القدرات البشرية المتاحة. وقد أكد (القرضاوي، 1986) في دراسته المعمقة لظاهرة الفقر أن الإسلام حارب هذه الآفة باعتبارها تهديداً للعقيدة والسلوك والسلم الاجتماعي، مشيراً إلى أن كفاية الفقير وإخراجه من دائرة العوز ليست من باب

الإحسان الاختياري، بل هي حق معلوم أوجبه الخالق في أموال الأغنياء. إن هذا الربط بين العبادة والعدالة المالية يجعل من مكافحة الفقر وظيفة أساسية للدولة والمؤسسات المالية على حد سواء، بهدف الوصول بالفرد إلى حد الكفاية الذي يضمن له حياة كريمة تليق بآدميته وتصون كرامته من ذل السؤال (الغزالي، 2001).

وعلاوة على ذلك، فإن الشريعة الإسلامية أقامت نظاماً مالياً صارماً يمنع تركز الثروة في أيدٍ محدودة، محذرة من مغبة أن يكون المال دولة بين الأغنياء، وهو ما يجعل الدورة الاقتصادية في الإسلام تتجه دوماً نحو الفئات الأكثر احتياجاً عبر آليات الزكاة والصدقات الواجبة. ويشير (عبيد الله، 2008) إلى أن الرؤية الإسلامية للفقر تتمايز عن النظريات المادية بكونها تربط بين التمكين المادي والارتقاء الروحي؛ فالفقر الذي استعاذ منه النبي صلى الله عليه وسلم هو الفقر الذي يقعد الإنسان عن ممارسة دوره كعنصر فاعل في عمارة الأرض. ومن هنا، فإن السياسة المالية الإسلامية تهدف إلى تحويل الفقير من مستهلك سلبي للمساعدات إلى منتج إيجابي يساهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يضع على عاتق المصارف الإسلامية مسؤولية ابتكار صيغ تمويلية تلائم طبيعة الفئات الهشة (Obaidullah & Khan, 2008).

إن تحقيق العدالة التوزيعية في الإسلام لا يقتصر على سد الحاجات البيولوجية للفقراء، بل يمتد ليشمل توفير الفرص المتكافئة للعمل والتعليم والصحة، وهو ما يُعرف في الفقه الاقتصادي المعاصر بـ التمكين الاقتصادي. ويؤكد (الشوبكي، 2010) أن المصارف الإسلامية تجسد هذه الرؤية عبر رفضها للفائدة الربوية التي تزيد الفقير فقراً، وتبنيها لمبدأ المشاركة في الربح والخسارة الذي يضمن توزيع المخاطر بين المصرف والعميل. إن هذا النموذج الأخلاقي يهدف إلى حماية الضعفاء من الاستغلال المالي، ويؤسس لبيئة اقتصادية تشاركية تسعى لتحقيق الاستقرار الاجتماعي الكلي عبر ردم الهوة بين الطبقات (Ismail, 2010).

المطلب الثاني: فلسفة الاستخلاف و أثرها المصرفي

تعتبر فلسفة الاستخلاف الركيزة العقدية التي تمنح المصارف الإسلامية هويتها التنموية المميزة، حيث تقوم هذه الفلسفة على مبدأ أن الله عز وجل هو المالك الحقيقي للمال، وأن الإنسان والمؤسسات المالية ليسوا سوى وكلاء ومستخلفين في هذا المال للتصرف فيه وفق مراد المالك. إن هذا المنظور العقدي يحول الوظيفة المصرفية من مجرد وسيط مالي يبحث عن تعظيم الربح المجرد، إلى مؤسسة ناظرة على أموال الأمة، تلتزم شرعاً بتوجيه السيولة نحو المشاريع التي تحقق النفع العام وتساهم في إشباع الضروريات والحاجيات المجتمعية (قحف، 2004) ، وبناءً على ذلك، فإن المصارف الإسلامية تلتزم أخلاقياً بتوجيه جزء من استثماراتها نحو القطاعات التي تساهم في التوزيع العادل للثروة، مما يعزز من مرونة الاقتصاد في مواجهة الأزمات المالية العالمية(Ismail, 2010) .

إن أثر فلسفة الاستخلاف في العمل المصرفي يتجلى بوضوح في تحول مفهوم الائتمان من كونه ديناً ربوياً يرهق المقترض، إلى كونه أمانة تستوجب التعاون لتمكين المستفيد. وفي هذا السياق، يرى (Ahmed, 2007) أن المصارف الإسلامية التي تستوعب فلسفة الاستخلاف تسعى دوماً لتقديم تمويلات مسؤولة اجتماعيًا، تبتعد عن تمويل الأنشطة الضارة أو المشاريع التي تكرس الفقر. إن هذا الالتزام المقاصدي يفرض على المصارف ممارسة دور المستشار التنموي للفقراء، عبر تقديم القروض الحسنة وتفعيل آليات التمويل الأصغر التي تهدف إلى تمليك الفقراء لوسائل الإنتاج، تجسيداً لمبدأ الاستخلاف في عمارة الأرض وإصلاحها(Segrado, 2005) .

وبالإضافة إلى ذلك، فإن مبدأ الاستخلاف يفرض على المصرف الإسلامي موازنة دقيقة بين حقوق المساهمين في الربح، وبين حقوق المجتمع في التنمية. فالمال في التصور الإسلامي له وظيفة اجتماعية لا يجوز إغفالها تحت وطأة البحث عن

العائد المادي السريع. ويشير (شحاتة، 2008) إلى أن المصارف الإسلامية المعاصرة مطالبة بتفعيل هذه الفلسفة عبر دمج الزكاة والوقف في استراتيجياتها التمويلية، ليس كأنشطة هامشية، بل كأدوات سيادية داخل المصرف تعمل على جبر انكسار الفقراء وتوفير السيولة اللازمة للمشاريع متناهية الصغر. إن المصرف الذي يعمل بمنطق الاستخلاف يدرك أن نجاحه الحقيقي يُقاس بمدى قدرته على خفض معدلات الفقر في محيطه الجغرافي، وتحقيق الشمول المالي الذي يضمن وصول الخدمات المصرفية لكل أفراد المجتمع دون تمييز(Obaidullah & Khan, 2008) .

وفي الختام، يتبين أن المرتكزات الفلسفية والشرعية للمصارف الإسلامية تشكل سياجاً وقائياً يحمي الاقتصاد من توحش المادة، ويضع الفقير في قلب العملية التنموية. إن الرؤية الإسلامية للفقر باعتباره خللاً توزيعياً، وفلسفة الاستخلاف باعتبارها منهجاً في إدارة المال، تمثلان معاً الدستور الأخلاقي الذي يجب أن تتبعه المصارف الإسلامية لتحويل سيولتها الضخمة إلى قوى تمكينية قادرة على حل مشكلة الفقر وتحقيق الرفاهية الشاملة للمجتمع)ناصر، 2015(

المبحث الثاني: الأدوات التكافلية للمصارف الإسلامية ودورها في الإغاثة

تعد الأدوات التكافلية في المصارف الإسلامية حجر الزاوية الذي يميزها عن النظم المصرفية التقليدية، حيث إنها لا تتعامل مع الفقير كحالة ائتمانية عالية المخاطر فحسب، بل كجزء من مسؤوليتها الدينية والاجتماعية. إن دمج أدوات مثل الزكاة والوقف والقرض الحسن في الهيكل المصرفي يمثل منظومة إغاثية وتمكينية متكاملة، تهدف إلى توفير الأمان المالي للفئات الهشة وحمايتها من الوقوع في فخ العوز أو الاستغلال المالي. ويتناول هذا المبحث الكيفية التي استطاعت بها الهندسة المالية الإسلامية تحويل هذه الأدوات العبادية إلى قنوات احترافية لمكافحة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة.

المطلب الأول: تفعيل ركن الزكاة عبر المصارف

تعتبر الزكاة الأداة المالية الأولى والسيادية في الإسلام لمكافحة الفقر وتوزيع الثروة، وقد نجحت المصارف الإسلامية المعاصرة في تحويل هذه الفريضة من مجرد عطاء فردي عشوائي إلى عمل مؤسسي منظم يتسم بالاحترافية والشفافية. إن الدور الذي تلعبه المصارف الإسلامية في جمع وتوزيع الزكاة يتجاوز الإغاثة المؤقتة إلى مفهوم الزكاة المنتجة، الذي يهدف إلى استئصال الفقر من جذوره عبر تمكين المستحقين من أدوات العمل والإنتاج. ويؤكد (أبو النصر، 2012) أن تفعيل آلية الزكاة داخل المصارف يتيح الوصول إلى قواعد بيانات دقيقة للمستحقين، مما يضمن وصول الأموال لمن هم أكثر حاجة، ويحولها من أموال استهلاكية سريعة النفاذ إلى أصول استثمارية تدر دخلاً ثابتاً للأسرة الفقيرة (الغزالي، 2001).

وفي هذا السياق، تبرز أهمية الالتزام بالضوابط الشرعية والتقنية عند استثمار أموال الزكاة في المشاريع التنموية. ويشير (شحاتة، 2008) إلى أن استثمار المصرف الإسلامي لجزء من حصيلة الزكاة في شراء أصول إنتاجية (مثل آلات الخياطة، معدات النجارة، أو رؤوس الماشية) وتمليكها للفقراء، يمثل التطبيق الأمثل لمقصد الشريعة في إغناء الفقير إغناءً دائماً. إن هذا النموذج يحقق استدامة الدفع التنموي، حيث يتحول الفقير بفضل هذه الآلية من آخذ للزكاة إلى دافع لها في غضون سنوات قليلة، وهو ما يعزز من كفاءة الاقتصاد الكلي ويقلص الفوارق الطبقية بشكل ملموس (عبيد الله، 2008). كما أن وجود هيئات رقابة شرعية متخصصة داخل المصارف يضمن عدم ضياع أصل أموال الزكاة في استثمارات عالية المخاطر، ويحفظ حق الفقراء المعلوم بصرامة فقهية وتقنية (Obaidullah & Khan, 2008).

المطلب الثاني: الوقف النقدي والخدمات المصرفية الاجتماعية

يمثل الوقف النقدي قفزة نوعية في تاريخ التمويل الاجتماعي الإسلامي، حيث استطاعت المصارف الإسلامية ممارسة دور ناظر الوقف المحترف الذي يجمع بين قدسية الأصل الوقفي ومرونة الإدارة المالية الحديثة. إن الوقف النقدي يتيح للمصرف بناء محفظة رأسمالية دائمة لا تخضع لتقلبات السوق أو ضغوط سحب الودائع، مما يجعله الأداة الأنسب لتمويل الخدمات الاجتماعية طويلة الأمد مثل الصحة والتعليم للفقراء (قحف، 2004).

ويؤكد (ناصر، 2015) أن المصارف الإسلامية نجحت في ابتكار الصكوك الوقفية التي يتم من خلالها تجميع رؤوس الأموال لتمويل مشاريع البنية التحتية في المناطق الأكثر فقراً، مثل بناء المستشفيات والمدارس المهنية، مما يرفع من جودة الحياة للفئات الهشة ويحقق التنمية المحلية المستدامة.

وعلاوة على ذلك، فإن دمج الوقف مع العمل المصرفي يساهم في خلق تأمين اجتماعي ذاتي للفقراء، حيث يمكن تخصيص ريع الأوقاف لجبر خسائر المشاريع المتناهية الصغر التي قد يتعثر أصحابها من الفقراء لظروف طارئة. ويشير (Ahmed, 2007) إلى أن نموذج الوقف المصرفي يقلص من تكاليف إدارة التمويل الاجتماعي، حيث يساهم المصرف بخبرته التقنية في استثمار رأس مال الوقف في مشاريع قليلة المخاطر، وتوجيه العوائد لسد حاجات الفقراء التعليمية والتدريبية، مما يزيد من جدارتهم الائتمانية وقدرتهم على الاندماج في سوق العمل .(Ismail, 2010) إن هذا التكامل بين الوقف والصيرفة يجسد التزام المصارف الإسلامية بالمسؤولية الاجتماعية كجزء لا يتجزأ من هويتها المؤسسية، وليس مجرد أنشطة دعائية هامشية (Segrado, 2005).

المطلب الثالث: القرض الحسن كأداة لحماية الفقراء

يعد القرض الحسن من أرقى الأدوات التكافلية التي تقدمها المصارف الإسلامية، وهو تمويل يتميز بكونه صفري الفائدة، يهدف أساساً إلى تفريج كرب الفقراء وحمايتهم من اللجوء إلى المرابين التقليديين الذين يستنزفون مدخراتهم البسيطة عبر الفوائد الفاحشة. إن القرض الحسن في المنظور المصرفي الإسلامي ليس مجرد صدقة، بل هو أداة لحفظ الكرامة الإنسانية للفقير النشط الذي يحتاج إلى سيولة طارئة لسد حاجة طبية أو تعليمية أو حتى لبدء مشروع تجاري بسيط جداً لا يتحمل كلفة التمويل التجاري (القرضاوي، 1986). ويشير (Segrado, 2005) إلى أن تقديم المصارف لهذه القروض يساهم في بناء ثقة عميقة بين المجتمع والنظام المصرفي، ويؤكد على الطبيعة الأخلاقية للتمويل الإسلامي الذي يقدم الإنسان على الربح في حالات الضرورة.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن المصارف الإسلامية تخصص جزءاً من سيولتها (أو من عوائد حسابات الادخار) لتغذية صناديق القرض الحسن، مع وضع آليات مرنة للسداد تتناسب مع الظروف المعيشية للفقراء. ويرى (عبيد الله، 2008) أن القرض الحسن يمثل صمام أمان يمنع انزلاق الأسر الفقيرة نحو هاوية الديون المزمنة، حيث يعمل المصرف كشريك اجتماعي يساعد المقترض على تجاوز أزمته دون أن يحمله أعباءً مالية إضافية. إن هذا التوجه المصرفي يعزز من مفهوم الاستثمار المسؤول اجتماعياً، حيث تدرك المؤسسة المالية أن استقرار المجتمع من الفقر هو الضمانة الحقيقية لاستدامة النظام المالي ككل .(Obaidullah & Khan, 2008) وفي الختام، يتبين أن تظافر أدوات الزكاة والوقف والقرض الحسن داخل المصارف الإسلامية يشكل منظومة وقائية وعلاجية متكاملة، قادرة على تحويل الفئات المهمشة إلى عناصر فاعلة تساهم في النهضة الاقتصادية الشاملة (ناصر، 2015).

المبحث الثالث: التمويل الأصغر الإسلامي (Microfinance) كاستراتيجية للتمكين

يمثل التمويل الأصغر الإسلامي حجر الزاوية في التحول من الاقتصاد الرعائي إلى الاقتصاد التنموي، حيث إنه يقدم نموذجاً يتجاوز مجرد توفير السيولة إلى بناء القدرات الإنتاجية للفقراء. إن الفجوة الكبيرة التي خلفتها المصارف التقليدية في الوصول إلى الفئات غير المصرفية (Unbanked) قد استدعت ابتكار أدوات مالية إسلامية تتسم بالمرونة والعدالة. ويتناول هذا المبحث مفهوم التمويل الأصغر من منظور إسلامي وأهميته في تحقيق الاستقلال المالي للفئات الهشة، مع استعراض مفصل للتطبيقات التقنية التي تضمن تحويل الفقير إلى مالك لوسائل الإنتاج.

المطلب الأول: مفهوم التمويل الأصغروأهميته للفقراء

يُعرف التمويل الأصغر الإسلامي بأنه تقديم حزمة من الخدمات المالية (تمويل، ادخار، تأمين تكافلي) للفئات الهشة والمنتجة التي تفتقر إلى الضمانات التقليدية، وذلك وفق صيغ شرعية تبتعد عن استغلال الحاجة عبر الفائدة الربوية. وتكمن الأهمية الجوهرية لهذا النوع من التمويل في كونه أداة تمكين وليس أداة مديونية؛ فبينما يركز التمويل الأصغر التقليدي على منح القروض النقدية بفوائد مرتفعة قد تؤدي إلى إغراق الفقير في ديون مزمنة، يركز النموذج الإسلامي على التمويل العيني المرتبط بالأصول الإنتاجية. ويشير (عبيد الله، 2008) إلى أن التمويل الأصغر الإسلامي يتفوق أخلاقياً واقتصادياً لأنه يربط التمويل بالنشاط الحقيقي، مما يقلص فرص ضياع الأموال في الاستهلاك غير المنتج، ويحقق مبدأ تداول المال المنصوص عليه في مقاصد الشريعة (القرضاوي، 1986).

إن الشمول المالي في التصور الإسلامي يهدف إلى دمج الفقراء في الدورة الاقتصادية عبر الاعتراف بـ الجدارة الأخلاقية وجدوى المشروع الصغير كبديل عن الرهونات العقارية والمادية. ويؤكد (Ismail, 2010) أن المصارف الإسلامية التي تتبنى استراتيجيات التمويل الأصغر تساهم في تعزيز الاستقرار الاجتماعي الكلي، لأنها تمنح الفقير النشط فرصة للارتقاء في السلم الطبقي عبر امتلاك مشروع مستقل. إن هذا التوجه ينسجم تماماً مع فلسفة الاستخلاف التي تفرض على المؤسسة المالية تيسير سبل الرزق للفئات الأقل حظاً، مما يحول الفقير من عالة على المجتمع عبر الزكاة الإغاثية إلى عنصر فاعل يساهم في زيادة العرض الكلي للسلع والخدمات (الغزالي، 2001). وعلاوة على ذلك، فإن التمويل الأصغر الإسلامي يحمي الفقراء من الاستغلال المالي الذي تمارسه مؤسسات الإقراض غير الرسمية، ويؤسس لبيئة اقتصادية تشاركية تقوم على العدالة والشفافية(Segrado, 2005) .

المطلب الثاني: تطبيقات التمويل الأصغر(مرابحة، سلم، مشاركة)

تتعدد الصيغ التمويلية التي تبتكرها المصارف الإسلامية لتلائم احتياجات الفقراء في مختلف القطاعات، وتعتبر **المرابحة للآمر بالشراء** هي الصيغة الأكثر شيوعاً وتطبيقاً في برامج التمويل الأصغر. وتتمثل فاعليتها في قيام المصرف بشراء الأصل الإنتاجي (مثل آلة خياطة للمرأة المعيلة، أو معدات نجارة لشاب مبتدئ) ثم بيعه للعميل بربح بسيط معلوم مع تقسيط الثمن على فترات مريحة. ويشير (السوافي، 2014) في دراسته الميدانية إلى أن هذه الصيغة تضمن عدم انحراف التمويل عن غرضه الأساسي، حيث يتسلم الفقير الآلة وليس النقود، مما يجعله يبدأ مشروعه فوراً ويحقق الاستقرار المالي لأسرته (دكابة، 2006).

أما في القطاع الزراعي الذي يضم النسبة الأكبر من الفقراء في العالم الإسلامي، فتبرز صيغة **بيع السلم** كأداة ذهبية للتمكين الريفي. ومن خلال هذه الصيغة، يقوم المصرف الإسلامي بشراء المحاصيل الزراعية من صغار المزارعين مقدماً ودفع

الثمن في الحال، على أن يتم التسليم في وقت الحصاد. إن هذا التمويل يوفر السيولة اللازمة للمزارع الفقير لشراء البذور والأسمدة وسداد التزاماته المعيشية، ويحميه من الوقوع في قبضة السماسرة أو فخ الحاجة قبل الحصاد. ويؤكد (Obaidullah & Khan, 2008)أن تفعيل بيع السلم عبر المصارف الإسلامية يساهم في تحقيق الأمن الغذائي ويثبت المزارعين في قراهم، مما يقلص من ظاهرة الهجرة نحو المدن وما يتبعها من تضخم في أحزمة الفقر الحضرية (ناصر، 2015).

وفي سياق الحرف اليدوية والمشاريع المهنية، تبرز **المشاركة المتناقصة** كأرقى أشكال التمكين الاقتصادي. حيث يدخل المصرف الإسلامي كشريك برأس المال مع الحرفي الفقير الذي يساهم بجهده وخبرته، ويتم الاتفاق على أن يتملك العميل حصة المصرف تدريجياً من الأرباح المحققة. ويشير (Ahmed, 2007) إلى أن هذه الصيغة تحول الفقير من مجرد عامل بالأجر إلى مالك للمشروع، وهو ما يجسد قمة التمكين الاقتصادي في الفكر الإسلامي. إن هذا النموذج التشاركي يعزز من روح المبادرة والابتكار لدى الفقراء، خاصة عند توجيهه نحو التمكين الاقتصادي للمرأة الذي يساهم في تحسين تعليم وصحة الأجيال القادمة (السرطاوي، 2018). إن تظافر هذه الصيغ (المرابحة، السلم، المشاركة) داخل محفظة التمويل الأصغر بالمصرف الإسلامي يشكل منظومة تقنية متكاملة قادرة على محاصرة الفقر بآليات مستدامة توازن بين الأمان المصرفي والعدالة الاجتماعية (عبيد الله، 2008).

المبحث الرابع: التحديات الواقعية ونماذج التمكين

رغم المزايا الفلسفية والتقنية التي تمتلكها الصيرفة الإسلامية في مكافحة الفقر، إلا أن إنزال هذه المبادئ إلى أرض الواقع يواجه جملة من التحديات الهيكلية والإدارية التي تتطلب حلولاً ابتكارية. إن تمويل الفئات الهشة لا يقتصر على مجرد توفير السيولة، بل يمتد ليشمل إدارة مخاطر معقدة والتعامل مع فئات تفتقر إلى الثقافة المصرفية والضمانات التقليدية. ويتناول هذا المبحث أبرز المعوقات التي تحول دون توسع المصارف الإسلامية في تمويل الفقراء، مع تسليط الضوء على النماذج الناجحة في تمكين المرأة والفئات الأكثر عرضة للتهميش، وصولاً إلى استراتيجيات دمج الوقف في المنظومة الائتمانية.

المطلب الأول: التحديات الإدارية والمخاطر

تواجه المصارف الإسلامية تحدياً جوهرياً يتمثل في ارتفاع مخاطر الائتمان عند التعامل مع الفقراء، حيث تعاني هذه الفئة من انعدام الرهونات العقارية أو الأصول المادية التي يمكن للمصرف الرجوع إليها في حال التعثر. هذا الوضع يدفع كثيراً من المصارف نحو الإحجام الائتماني خوفاً على أموال المودعين، وهو ما يؤدي إلى بقاء الفقراء خارج الدورة المصرفية الرسمية (الشوبكي، 2010). ويؤكد (Obaidullah & Khan, 2008) في تحليلهم لتحديات التمويل الأصغر الإسلامي أن ارتفاع التكاليف التشغيلية والإدارية لمتابعة القروض الصغيرة جداً يمثل عقبة كبرى، حيث يتطلب الأمر جيشاً من الموظفين للوصول إلى القرى والمناطق النائية ومراقبة المشاريع متناهية الصغر، مما يقلص من الجدوى الاقتصادية للمصرف (عبيد الله، 2008).

لذلك، برزت الحاجة إلى ابتكار آليات جبر المخاطر عبر دمج القطاع التكافلي مع القطاع المصرفي. ويشير (Ahmed, 2007) إلى أن الحل الاستراتيجي يكمن في بناء نموذج التمويل الأصغر المستند إلى الوقف(Waqf-based Microfinance) ، حيث يتم تخصيص صناديق وقفية مستقلة داخل المصارف تعمل كصمام أمان لتغطية حالات التعثر الاضطراري للفقراء، أو لاستخدام ريعها في خفض تكاليف الإدارة المصرفية للتمويلات الصغيرة. إن هذا الدمج يحرر المصرف من قيود الربحية التجارية الصارمة ويمنحه قدرة أكبر على الاستثمار المسؤول اجتماعيًا، حيث يعمل الوقف كجسر يعبر فوقه الفقراء نحو

التمكين الاقتصادي دون تحميل ميزانية المصرف أعباءً تخل بتوازنه المالي (Ahmed, 2007) ،و كما أن تبني الضمانات الاجتماعية مثل الضمان الجماعي، يساهم في تقليص نسب التعثر عبر الرقابة المتبادلة بين المقترضين أنفسهم (Segrado, 2005).

المطلب الثاني: التمكين الاقتصادي للمرأة والفئات الهشة

يمثل تمكين المرأة الريفية والفقيرة أحد ألمع النماذج التطبيقية لنجاح الصيرفة الإسلامية في حل مشكلة الفقر، نظراً للدور المحوري للمرأة في استقرار الأسرة وتحسين مستوى معيشتها. وقد أثبتت الدراسات الميدانية أن المصارف الإسلامية حققت نجاحاً باهراً في الوصول للمرأة عبر مشاريع الصناعات المنزلية والحرف اليدوية، من خلال صيغ المرابحة التي توفر لهن الأدوات الإنتاجية بدلاً من النقد. ويؤكد (السرطاوي، 2018) في دراسته التحليلية أن هذا النوع من التمويل أدى إلى إحداث تحول جذري في موازين القوى الاقتصادية داخل الأسرة الفقيرة، حيث تحولت المرأة من عالة إلى شريك إنتاجي يساهم في سد رمق الأسرة وتوفير نفقات التعليم والصحة للأبناء (القرضاوي، 1986).

إن هذا التمكين النوعي يساهم في كسر حلقة الفقر المفرغة، حيث يتم توجيه عوائد المشاريع النسوية الصغيرة نحو تحسين رأس المال البشري للأجيال القادمة، وهو ما يحقق التنمية المستدامة المنشودة (الغزالي، 2001). ويشير (السوافي، 2014) في تجربته حول تمكين الفقراء في البيئات الهشة إلى أن توفير المصارف الإسلامية للتمويل الأصغر الموجه للمرأة قد ساهم في خفض معدلات التسرب المدرسي والجوع، مما يؤكد أن الأثر الاجتماعي لهذا التمويل يفوق بكثير عائده المادي البسيط .(Ismail, 2010) وبالإضافة إلى ذلك، فإن دعم المشاريع الصغيرة في الأرياف يساهم في التنمية المحلية عبر خلق أسواق صغيرة ونقاط إنتاج تخفف الضغط على المدن الكبرى وتجعل من القرية وحدة اقتصادية منتجة ومستقلة (ناصر، 2015).

وفي الختام، يتبين أن معالجة التحديات الإدارية عبر دمج الوقف، والتركيز على تمكين الفئات الهشة وخاصة النساء، يمثل خارطة طريق للمصارف الإسلامية للقيام بدورها الريادي. إن التحدي الحقيقي اليوم لا يكمن في نقص الموارد، بل في تطوير العقلية المصرفية لتستوعب آليات التمكين بدلاً من الاكتفاء بالنموذج التجاري الربحي (دكابة، 2006). إن المصرف الإسلامي الذي ينجح في تحويل تحديات المخاطر إلى فرص للتمكين هو الذي يحقق جوهر رسالته في إقامة العدل وعمارة الأرض (شحاتة، 2008)

الخاتمة والنتائج

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبعد.. فقد خلص هذا البحث الموسوم بـ **دورمؤسسات الصيرفة الإسلامية في حل مشكلة الفقروتحقيق التمكين الاقتصادي** إلى أن الهوية الحقيقية للمصارف الإسلامية تتجاوز مجرد الوساطة المالية التقليدية نحو ممارسة دور ريادي في التنمية الاجتماعية. إن الصيرفة الإسلامية، بمرتكزاتها العقدية والتقنية، تمثل النموذج الأمثل للمؤسسات المالية المسؤولة اجتماعياً التي تقدم حلولاً جذرية للفقر عبر ربط التمويل بالنشاط الإنتاجي الحقيقي. ومن خلال استعراض آليات التمكين المتمثلة في الزكاة والوقف والتمويل الأصغر، توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج والتوصيات التي ترسم خارطة طريق لمستقبل الصيرفة الاجتماعية.

أولاً: نتائج الدراسة

1. **التركيز على التمويل الإنتاجي بدلاً من التمويل الاستهلاكي :**أثبتت الدراسة أن الميزة التنافسية للصيرفة الإسلامية تكمن في رفضها للنموذج القائم على الفائدة والمديونية المحضة، وتبنيها لنماذج تمليك الأصول. فبينما تغرق البنوك التقليدية الفقراء في دوامة القروض الربوية، تساهم المصارف الإسلامية في بناء قدراتهم عبر صيغ المرابحة والسلم، مما يجعل الفقير مالكاً لوسيلة إنتاجه (دكابة، 2006). إن هذا التحول من المديونية إلى الإنتاج هو الضمانة الحقيقية لاستئصال الفقر وتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي(Obaidullah & Khan, 2008) .
2. **الوقف النقدي كمحرك للاستدامة الاجتماعية :**كشفت النتائج أن الوقف النقدي يمثل الرئة التنموية للمصارف الإسلامية، حيث يتيح لها تمويل قطاعات حيوية مثل الصحة والتعليم المهني للفقراء برؤوس أموال دائمة (قحف، 2004). إن دمج الوقف في العمل المصرفي يحرر التمويل الاجتماعي من ضغوط الربحية التجارية، ويحول المصرف إلى شريك في بناء رأس المال البشري للفئات المهمشة، وهو ما يؤسس لنظام حماية اجتماعية ذاتي ومستدام (Ahmed, 2007).
3. **فاعلية التمويل الأصغرفي التمكين النوعي :**توصلت الدراسة إلى أن التمويل الأصغر الإسلامي هو الأداة الأنجع لدمج الفقراء في الدورة الاقتصادية، خاصة عند استهدافه للمرأة الريفية والحرفيين. إن نجاح صيغ مثل المشاركة المتناقصة والسلم الزراعي قد ساهم فعلياً في تحويل الأسر الفقيرة من الاعتماد على الإعانات الإغاثية إلى الإنتاج المستقل (السرطاوي، 2018). وهذا التمكين لا يرفع مستوى الدخل فحسب، بل يصون الكرامة الإنسانية ويقلص الفوارق الطبقية (السوافي، 2014).
4. **تكامل الزكاة مع الهيكل المصرفي :**أكدت الدراسة أن تحويل الزكاة من مجرد توزيع نقد استهلاكي إلى زكاة منتجة تدار عبر المصارف يضاعف من أثرها التنموي (أبو النصر، 2012). إن الاحترافية المصرفية في إدارة الزكاة تضمن وصول الأموال لمستحقيها بفاعلية، وتوفر تمويلاً صفري التكلفة للمشاريع متناهية الصغر، مما يحقق المقصد الشرعي في إغناء الفقير (شحاتة، 2008).

ثانياً: التوصيات

بناءً على ما توصلت إليه الدراسة من نتائج، يضع الباحث جملة من التوصيات أمام صناع القرار في الصناعة المالية الإسلامية:

- **المأسسة والتشريع :**ضرورة سن تشريعات وطنية ملزمة تدعم إنشاء وحدات تمكين اقتصادي مستقلة داخل المصارف الإسلامية، تتمتع بمرونة في إدارة أموال الزكاة والوقف، وتخضع لرقابة شرعية وبيئية مزدوجة لضمان تحقيق الأثر الاجتماعي المنشود)الشوبكي، 2010(.
- **الشراكة التنموية :**تحفيز التعاون الاستراتيجي بين المصارف الإسلامية ومؤسسات المجتمع المدني والمنظمات الدولية (مثل البنك الإسلامي للتنمية) للوصول للفقراء في المناطق النائية الذين يفتقرون للخدمات المصرفية، وتطوير نماذج الجدارة الائتمانية الأخلاقية لتقييم الفقراء(Obaidullah & Khan, 2008) .

- **تبني التكنولوجيا المالية :(FinTech)** توصي الدراسة بضرورة استثمار المصارف الإسلامية في تطبيقات الصيرفة الرقمية والبلوك تشين لتسهيل عمليات التمويل الأصغر وتتبع مسار أموال الزكاة والوقف، مما يرفع من مستوى الشفافية ويقلل التكاليف الإدارية لإدارة القروض الصغيرة(Ismail, 2010) .
- **التوعية والتدريب :**ضرورة تدريب كوادر مصرفية متخصصة في الصيرفة الاجتماعية قادرة على التعامل مع الفقراء بأسلوب تنموي وليس تجارياً بحتاً، مع نشر الوعي بين المزكين والواقفين بأهمية التحول نحو المشاريع الاستثمارية للفقراء بدلاً من الاكتفاء بالعطايا الآنية (شحاتة، 2008).

ختاماً، إن مؤسسات الصيرفة الإسلامية تمتلك مفاتيح النهضة الاجتماعية إذا ما استطاعت تفعيل أدواتها التكافلية بذكاء واحترافية. إن القضاء على الفقر ليس مجرد حلم اقتصادي، بل هو كسب شرعي وواجب إنساني تقع مسؤوليته على عاتق هذه المؤسسات، تحقيقاً لمرضاة الله وعمارةً لكونه (ناصر، 2015)

قائمة المصادروالمراجع

أبو النصر، عصام. .(2012) نحو آلية مصرفية إسلامية لتفعيل دور الزكاة في مكافحة الفقر. *بحوث الندوة العالمية لقضايا الزكاة المعاصرة*.

دكابة، أشرف محمد. .(2006) *التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة*. القاهرة: دار السلام للنشر والتوزيع.

السرطاوي، فؤاد. .(2018) المصارف الإسلامية والتمكين الاقتصادي للمرأة الفقيرة: دراسة تحليلية. *مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات*.

السوافي، عبد المطلب. .(2014) التمويل الأصغر الإسلامي ودوره في تمكين الفقراء: دراسة حالة اليمن. *مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية*، جامعة صنعاء.

شحاتة، حسين حسين (2008). ضوابط استثمار أموال الزكاة والوقف في المصارف الإسلامية. *مجلة البحوث الاقتصادية الإسلامية*، جامعة القاهرة.

الشوبكي، مجدي (2010). *البنوك الإسلامية ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية*. عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع.

عبيد الله، محمد (2008). *دور التمويل الأصغر الإسلامي في التخفيف من حدة الفقر*. جدة: المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب (البنك الإسلامي للتنمية).

الغزالي، عبد الحميد (2001). *الزكاة كأداة اقتصادية للتنمية ومواجهة الفقر*. جدة: مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي.

القرضاوي، يوسف (1986). *مشكلة الفقر وكيف عالجها الإسلام*. القاهرة: مكتبة وهبة.

قحف، منذر (2004). *الوقف في المجتمع الإسلامي المعاصر*. بيروت: مؤسسة الرسالة.

ناصر، سليمان (2015). الصكوك الوقفية وتفعيل دور الوقف في التنمية المحلية. *المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة*، الجزائر.

Ahmed, H. (2007). *Waqf-based Microfinance: Realizing the Social Role of Islamic Finance*. Paper presented at the International Seminar on Waqf, Kuala Lumpur.

Ismail, Abdul Ghafar. (2010). Islamic Banks and Wealth Distribution. *ISRA International Journal of Islamic Finance*, Vol. 2, Issue 1.

Obaidullah, Mohammed, & Khan, Tariqullah. (2008). *Islamic Microfinance Development: Challenges and Initiatives*. Jeddah: IRTI.

Segrado, Chiara. (2005). *Islamic Microfinance and Socially Responsible Investments*. Torino: University of Torino.